

Distr.: Limited
17 May 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثالثة عشرة

فيينا، ١١-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤

مشروع التقرير

المقرر: أجيسي ليغابا وولدي (اثيوبيا)

إضافة

الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

١ - في الجلسة السادسة المعقودة في ١٣ أيار/مايو، نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في البند ٨ من جدول الأعمال وعنوانه "الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية". وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2004/11)؛

(ب) دليل المناقشة (A/CONF.203/PM.1)؛

(ج) تقرير اجتماع آسيا والمحيط الهادئ الاقليمي التحضيري للمؤتمر الحادي عشر (A/CONF.203/RPM.1/1)؛

(د) تقرير اجتماع أمريكا اللاتينية والكاريبي الاقليمي التحضيري للمؤتمر الحادي عشر (A/CONF.203/RPM.2/1)؛



(هـ) تقرير اجتماع أفريقيا الاقليمي التحضيري للمؤتمر الحادي عشر
(A/CONF.203/RPM.3/1 و Corr.1)؛

(و) تقرير اجتماع غربي آسيا الاقليمي التحضيري للمؤتمر الحادي عشر
(A/CONF.203/RPM.4/1).

٢- وفي أعقاب بيان استهلالي أدلى به مدير شعبة شؤون المعاهدات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثل الجزائر (نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين) والمراقبون عن أنغولا (نيابة عن المجموعة الأفريقية) وكولومبيا (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) وإيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة والتي يحتل ترشيحها للانضمام اليه) وممثلو كندا ومصر واندونيسيا وجمهورية كوريا وتايلند وأوغندا والمراقب عن أستراليا. واستمعت أيضا إلى بيانات من المعاهد والمنظمات غير الحكومية التالية: معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين والمجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية والمؤسسة الآسيوية لمنع الجريمة.

ألف - المداولات

٣- شكر مدير شعبة شؤون المعاهدات، في بيانه الاستهلالي، الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والهيئات الأخرى على مساهماتها القيّمة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر التي تجسدت في مختلف التقارير ذات الصلة، بما فيها تقارير الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الأربعة. وإذ شدّد على الدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة باعتبارها الهيئة التحضيرية للمؤتمر، قدّم تقريراً عن المشاورات التي أجريت مع السلطات المختصة في حكومة تايلند بشأن ترتيبات البلد المضيف، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وعن النتائج التي تمخضت عن بعثتي التخطيط. وشكر حكومتي كوستاريكا ولبنان واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين على استضافة الاجتماعات التحضيرية الإقليمية ذات الصلة ودعمها. وشدّد على أهمية التوصيات التي صدرت عن تلك الاجتماعات والتي حددت الشواغل الإقليمية ذات الأولوية المتعلقة ببنود جدول الأعمال الفنية التي ستعرض على المؤتمر والتدابير والأفكار الابتكارية المحتملة تناوّلها، بما في ذلك الاقتراحات المتصلة بإجراءات المتابعة. ولاحظ أنه بالنظر إلى قصر مدة الاجتماعات التحضيرية الإقليمية (ثلاثة أيام) لم يتمكن بعض تلك الاجتماعات من وضع توصيات بشأن مواضيع حلقات العمل.

٤ - وتحديث المراقب عن ايرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة والتي يحتمل ترشيحها للانضمام اليه فلاحظ أن مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تمثل فرصا هامة لتبادل الآراء والخبرة ولاستبانة الاتجاهات والمسائل المستجدة. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالبنود الفنية المعروضة على المؤتمر الحادي عشر إيمانا منه بأن مناقشة تلك البنود على الصعيد العالمي ستكون مفيدة جدا. وقال أيضا ان المؤتمر سيستجيب فرصة جيدة للنظر في تنفيذ كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الأول) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (قرار الجمعية العامة ٤٨/٥٨، المرفق). وقال ان الاتحاد الأوروبي يرحب باختيار مواضيع حلقات العمل ويقدر الأعمال التحضيرية التي جرى الاضطلاع بها بمساعدة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وعدد من الحكومات. ولاحظ المراقب بقلق أن الوقت قد لا يكون كافيا لحلقات العمل، نظرا إلى قصر مدة المؤتمر والعدد الكبير من حلقات العمل. واستذكر أحكام قرار الجمعية العامة ١١٩/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن دور تقرير السياسات العامة الذي تضطلع به اللجنة فيما يتعلق بوضع التوصيات المتصلة ببرنامج العمل الذي سيشمل في الاعلان الذي سيعتمده المؤتمر.

٥ - وتحديث المراقب عن أنغولا نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فأعرب عن ارتياح المجموعة ازاء الأعمال التحضيرية المتخذة من أجل المؤتمر ونتائج الاجتماع الأفريقي الاقليمي التحضيري. ولاحظ أن المجموعة كانت قد أوصت بأن يمثل الاتحاد الأفريقي الموقف الأفريقي أثناء المؤتمر الحادي عشر. وأعرب عن ترحيب المجموعة بتخصيص موارد تمكن المندوبين من أقل البلدان نموا من المشاركة في المؤتمر.

٦ - وأعرب المراقب عن كولومبيا (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) عن امتنان المجموعة لحكومة كوستاريكا ولمعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين على استضافة الاجتماع التحضيري الاقليمي الذي نتج عنه تحليل متعمق للبنود الفنية التي ستعرض على المؤتمر وحلقات العمل والذي وضع توصيات هامة ستكون بمثابة مدخل قيم فيما يتعلق بالاعلان الذي سيعتمده المؤتمر. وأشار إلى أن المجموعة تدرك أهمية موضوع الجريمة في المدن والشباب المعرضين للخطر باعتباره موضوع حلقة عمل ستسهم مناقشتها في اتباع نهج متوازن ومتكامل في مجال مكافحة الجريمة في المدن والتصدي لأسبابها. وقال انه ينبغي أن يولي المؤتمر اهتماما خاصا للموضوع الفني المتعلق بالجريمة الاقتصادية والمالية ولحلقة العمل المتعلقة بتدابير مكافحة الجريمة الاقتصادية، نظرا إلى الأثر السلبي الذي يتركه غسل

الأموال المتزايد في جميع أنحاء العالم، مما يشكل تهديدا لاستقرار الأسواق المالية والاقتصادية العالمية وكذلك للهياكل الحكومية.

٧- وأعرب ممثل الجزائر (نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين) عن التقدير لحكومة تايلند ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الأعمال التحضيرية التي جرى الاضطلاع بها وأعرب عن أمله بأن تستخدم نتائج الاجتماعات التحضيرية الاقليمية كأساس مفيد جدا للمداولات المؤتمر وتوصياته.

٨- وأعرب ممثل تايلند عن تقدير البلد المضيف للروح التي يتحلى بها المجتمع الدولي في ادراك أهمية منع الجريمة والعدالة الجنائية وللجهود المبذولة والمساهمات المقدمة من أجل الاجتماعات التحضيرية الاقليمية. ورحب بالنتائج الناجحة التي تمخضت عنها، إذ وفّرت توصيات ومبادئ توجيهية عملية لكي ينظر فيها المؤتمر. وشدد على ملائمة موضوع المؤتمر "أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية" وكذلك على ملائمة المواضيع الفنية ومواضيع حلقات العمل. واقترح أن يولي المؤتمر الحادي عشر عناية خاصة لوضع سياسات وتدابير مناسبة، بما فيها امكانية التفاوض بشأن صك قانوني دولي لمكافحة الجريمة السيبرانية. وقدّم وفد تايلند عرضا بواسطة الفيديو إلى اللجنة عن خلفية المؤتمر الحادي عشر وأهدافه والأعمال التحضيرية الخاصة به.

٩- ورحب متحدثون بالأعمال التحضيرية التي جرى الاضطلاع بها بشأن المؤتمر وأقروا مشروع برنامج العمل الوارد في تقرير الأمين العام. وأعربوا عن تقديرهم البالغ لحكومة تايلند على جهودها القيّمة كبلد مضيف للمؤتمر. وأعربوا أيضا عن تقديرهم للمساهمة القيّمة التي قدّمتها معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والعدالة الجنائية.

١٠- وشدد متحدثون عديدون على أهمية التوصيات الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية الاقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالاقترحات الداعية إلى التفاوض على وضع صكوك قانونية دولية لمكافحة الجريمة السيبرانية وبشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، وكذلك على ضرورة ايلاء الاهتمام لسرقة الممتلكات الثقافية والاتجار بها. وأكد متحدثون عديدون على أهمية المواضيع الفنية التي ستنظر فيها أثناء المؤتمر الحادي عشر، ولا سيما بند "تطبيق المعايير: خمسون سنة من وضع المعايير في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية". ونظرا إلى مرور زهاء ٥٠ سنة منذ اعتماد القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء^(١) قد يكون من المناسب

(١) مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، جنيف، ٢٢ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥: تقرير أعدته الأمانة (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع IV.4/1956)، المرفق الأول - ألف.

أن يقوم المؤتمر بإجراء دراسة متعمقة حول المسائل ذات الصلة بمعاملة السجناء، بمن فيهم السجناء، على ضوء التطورات الجديدة الجارية في نظم العدالة الجنائية في مختلف مناطق العالم.

١١- واقترح عدة متحدثين اعداد مشروع الاعلان الذي سيعتمده المؤتمر في أسرع وقت ممكن بعد اختتام هذه الدورة، من خلال اجتماعات فيما بين الدورات تعقدها اللجنة، واضحة في اعتبارها التوصيات الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية الاقليمية. وشدد أحد المتحدثين على ضرورة أن يكون الاعلان شاملا وذا توجه عملي. واقترح متحدث آخر أن يتضمن الاعلان خطة عمل مفصلة.

١٢- وسلط المراقب عن معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين الضوء على أهمية حلقات العمل وعلى الدور المفيد الذي قامت به معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في الأعمال التحضيرية لحلقات العمل. وذكر أن معهده سيساعد في الأعمال التحضيرية حلقة العمل المتعلقة بتدابير مكافحة الجريمة الاقتصادية، بما في ذلك غسل الأموال. وأطلع اللجنة على الخطوات التحضيرية التي اتخذها المعهد ومكتب الجرائم الاقتصادية السويدي الذي أعرب أيضا عن اهتمامه في التحضير لحلقة العمل تلك.

١٣- وقدم المراقب عن المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية معلومات عن عمل المجلس المتعلق، بصفة خاصة، بالاجتماعات الفرعية التي ستعقد أثناء المؤتمر والتي تمثل فرصة فريدة من نوعها للعاملين في مجال العدالة الجنائية والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية بغية تقاسم المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات. وشدد على أهمية حشد مشاركة العاملين في مجال العدالة الاجتماعية في المؤتمر والاستفادة من الفرصة التي تتيحها تلك المشاركة لتعزيز مكافحة الجريمة والارهاب. وشدد المراقب عن الرابطة الدولية لاصلاح قوانين العقوبات على أهمية البند الفني بشأن "تطبيق المعايير: خمسون سنة من وضع المعايير في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية" واسترعى الانتباه إلى كتيب منظمته الذي عنوانه تطبيق المعايير، الذي قدم إلى المؤتمر التاسع والذي وزّع على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم وترجم إلى أكثر من ٢٥ لغة. وقال ان المؤتمر الحادي عشر، الذي يتزامن مع مرور ٥٠ عاما على وضع الأمم المتحدة للمعايير في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، سيشهد الفرصة لاعادة تقييم الثروة القائمة من معايير الأمم المتحدة وقواعدها، وكذلك لاعادة تأكيد التزام جميع الدول بها. ولفت الانتباه إلى "ميثاق حقوق السجناء الأساسية" الذي أوصى به الاجتماع الأفريقي الاقليمي التحضيري للمؤتمر الحادي عشر (انظر الوثيقة A/CONF.203/RPM.3/1، الفصل الثاني، الباب ألف - ٥) والذي أقرته الاجتماعات الاقليمية الثلاثة الأخرى. واستذكر المراقب عن

المؤسسة الآسيوية لمنع الجريمة المبادرات المختلفة التي اتخذتها المؤسسة باعتبارها مساهمات من أجل المؤتمر وأعرب عن تقديره البالغ لحكومة تايلند على استضافتها المؤتمر الحادي عشر الذي سيعود إلى المنطقة الآسيوية بعد مرور ٣٥ عاما على مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي كان قد عُقد في كيوتو، اليابان.
